الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز حقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من التباين التنموي وتحقيق تنمية محلية جهويا وقطاعيا بين مختلف المناطق، ولعل أبرز أشكال هذه الظاهرة هو التباين بين الريف والحضر، لاسيما أن التباين التنموي يتعمق أكثر بالنسبة للدول النامية عموما والجزائر خصوصا والتي غالبا ما عانت من حقبة استعمارية، وبالتالي فإن التحدي الأبرز يكمن في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الداخلية والنائية سعيا لتحقيق التوازن المنشود، ولاختبار وتقييم مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، فقد تضمنت الدراسة نموذجا عمليا وهو حالة الجزائر، حيث تم إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهويا وقطاعيا بين ولايات الجزائر وبين مناطقها الأساسية الثلاثة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تولي عناية خاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم ذلك فإن دور هذا القطاع بقي جد محدود خلال العشرية الأخيرة، يعود ذلك إلى غياب التوجيه الملائم من طرف الدولة والذي يضمن تشكيل المؤسسات وفق الحاجة ويحد من التركيز القطاعي والجغرافي للمؤسسات.

الكلمات المفتاحية : التباين التنموي ، التنمية المحلية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé :

L'étude visait à surligner l'évidence des petites et moyennes entreprises dans la réduction des disparités de développement et de réaliser un développement local régional et sectoriel entre les différentes régions, peut-être que les formes les plus importantes de ce phénomène est la disparité entre les zones rurales et urbaines, surtout que la disparité de développement se approfondit plus pour les pays en développement d'une façon générale, et en particulier l'Algérie qui a souvent souffert de l'époque coloniale.

Ainsi le défi le plus important réside dans le développement des petites et moyennes entreprises dans les régions de l'intérieur et les régions éloignées afin d'atteindre l'équilibre souhaité, et pour tester et évaluer l'ampleur de la contribution des petites et moyennes entreprises dans le développement local, l'étude portait sur un modèle pratique, il est le cas de l'Algérie.

La où il a mis en évidence la réalité des petites et moyennes entreprises dans le niveau régionale et sectoriel entre les Wilayas de l'Algérie, particulièrement entre les trois principales régions.

L'études a conclu que l'Algérie porte une attention particulière aux petites et moyennes entreprises, malgré ça le rôle de ce secteur est resté très limité au cours de la dernière décennie cela est dû à l'absence de directives appropriées par l'état qui assure la formation des entreprises selon la nécessité et limites de la concentration sectorielle et géographique des entreprises.

Mots clés : Inégalité Territoriale, Développement Locale, Petites et Moyennes Entreprises

المقدمة:

إن التنمية الشاملة والتي تعتبر مسعى كل الدول لا بد أن تكون شاملة لكل جزء من أجزاء الدولة الواحدة حتى لا تكون تنمية مشوهة تحمل بذور زوالها، وتشكل التنمية المحلية أساس ذلك كونها عمليات ديناميكية متكاملة تقوم على صياغة مخططات تنموية لامركزية مبنية على موارد وطاقت وحاجات كل منطقة استنادا على مبدأ تكافؤ توزيع الثروة وصولا إلى تنمية شاملة متجانسة، فتنمية مناطق على حساب أخرى يجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها كاملة، ولعل أبرز مشكل تم تناوله في إطار التنمية المحلية هو التباين التنموي والذي يبدوا هذا الاختلال وضوحا بين المناطق الريفية والحضرية، لاسيما أن التباين التنموي يتعمق أكثر بالنسبة للدول النامية والتي غالبا ما عانت من حقبة استعمارية، وبالتالي فإن التحدي الأبرز يكمن في تنمية المناطق الريفية سعيا لتحقيق التوازن المنشود، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا من أهم الأدوات التنموية التي تمكن من إحداث نقلة نوعية في التنمية، وهذا ما أثبتته تجارب العديد من الدول النامية التي حققت فقرة تنمية في وقت قياسي بالإضافة إلى تجارب أكبر الاقتصاديات في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، يرجع ذلك إلى ما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص جعلتها تشكل قطاعا خاصا بحد ذاته ما يشكل منها نقاط قوة لها تمكنها من التكيف مع مختلف البيئات ومختلف الظروف وحتى الطارئة منها.

أدرت الجزائر كغيرها من الدول النامية أهمية هذا القطاع، فقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال فبعد أن كان قطاعا ثانويا، أصبح بعد الانفتاح الاقتصادي قطاعا محوريا في سياسة الدولة التنموية وحاليا يشكل المحور الرئيسي في هذه السياسة، ويبدوا ذلك واضحا من خلال الآليات التي أقرت لدعم هذا الشكل من المؤسسات مؤخرا، رغم ذلك فإن دور هذا القطاع بقي جد محدود خلال العشرية الأخيرة، يعود ذلك إلى غياب التوجيه الملائم من طرف الدولة والذي يضمن تشكيل المؤسسات وفق الحاجة ويحد من التركيز القطاعي والجهوي للمؤسسات.

أهمية الدراسة : يمكن إبراز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- المجال الجغرافي الشاسع الذي تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تشكل أكبر نسبة من حيث العدد لمختلف دول العالم، بما فيها الدول الصناعية.
- ظاهرة التباين التنموي والذي ينجر عنه نتائج سلبية وضرورة الاهتمام المتزايد الذي لا بد من الدولة الجزائرية أن تولده لجعل هذا النوع من المؤسسات تساهم في قيام تنمية محلية حقيقية ومحاوله معالجة تبعات هذه الظاهرة والحد منها.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق ذكره تبلور إشكالية البحث في السؤال التالي :

كيف تؤثر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية المناطق التي مازالت تعاني تخلفا من أجل تحقيق تنمية متوازنة قطاعيا و جهويا ؟ وهل تعد هذه السياسة الخيار الأمثل الذي يضمن تنمية شاملة متوازنة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة : من خلال مشكلة الدراسة، تعتمد الدراسة على فرضية رئيسية تنص على أن "قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر له دور كبير في الحد من التباين التنموي الجهوي و القطاعي" وانطلاقا من هذه الفرضية تم تحديد الفرضيات الآتية لبيان صحة الفرضية الرئيسية منعدم صحتها :

1 - يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنصيب الأكبر من الاهتمام في سياسة التنمية في الجزائر خلال العشرية الأخيرة.

2 - تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا محوريا في تنمية المناطق التي تتواجد بها على مستوى الجزائر و لكنها جد مركزة جهويا و قطاعيا و يبق دورها في الحد من التباين التنموي جد محدود.

3 - تعاني الجزائر من مشكل التباين التنموي بين المناطق، و التوزيع غير عادل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعمق هذا المشكل.

حدود الدراسة : تم اعتماد على كل من حدود الموضوعية و الزمنية و المكانية قصد الالمام بجوانب الأساسية للموضوع حيث تمثلت في :

- اقتصرت الدراسة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية في الجزائر .
- غطت الدراسة لأهم المستجدات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر لسنة 2016.
- اما الجانب المكاني فيقتصر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

منهجية و أسلوب الدراسة : تجمع هذه الدراسة بين الاسلوبين النظري و التطبيقي :

- **الأسلوب النظري :** وذلك من خلال تحديد الخلفية النظرية للموضوع بالاعتماد على جملة من مصادر تختلف من كتب و مقالات و رسائل و بحوث علمية .
- **الأسلوب التطبيقي :** اعتمد الجانب التطبيقي من الدراسة على منهج التحليل للمعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة و المناجم الجزائرية .

محاور الدراسة: للإجابة على الإشكالية السابقة الذكر تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور هي :

1. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي والقطاعي

2. الأدبيات والدراسات السابقة

3. واقع التنمية المحلية وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي والقطاعي

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا متميزا في نمو الاقتصاد، حيث أنها تشكل ما يزيد عن 80% من الشركات حول العالم، وتستوعب ما يزيد عن 60% من الوظائف¹، وعليه فإن هذه المؤسسات تدعم بناء القدرات الانتاجية الشاملة باستيعاب الموارد الانتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتساهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، فهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة بفضل رؤوس أموال تتسم بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف²، وبحكم تميز هذه الأخيرة بالنشاط الزراعي، فإن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجال الصناعي من شأنه خلق نوع من التكامل بين القطاعين، ومن أمثلة ذلك المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات التحويلية الغذائية، وبالتالي القدرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المجاورة، لاسيما أن متطلباتها عادة ما تكون محدودة فهي قادرة على النشاط في المناطق التي تتوفر على كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى، وعليه فهي تساهم في امتصاص البطالة في الأقاليم الريفية والداخلية معوقف حركة الهجرة وتخفيف الضغط على المدن الكبرى من خلال تحقيق التوزيع العادل للدخل³.

إن التباين التنموي الذي يقصد به وجود هيكل اقتصادي واجتماعي غير منسجم ومختل التوازن من الناحية الجغرافية يختلف بين الدول المتقدمة عما هو في الدول المتخلفة، ففي حين تطرح إشكالية تنمية الأسواق المالية في الريف وتوفير خدمات مالية ملائمة على مستوى الأرياف بالنسبة للدول المتقدمة، لازال الحديث عن توفير أبسط المرافق الأساسية بالنسبة للدول المتخلفة⁴، فالتطور الصناعي لا بد أن يمر كخطوة أولية بمرحلة تطوير الزراعة، ولهذا يجب تطوير زراعة المحاصيل الزراعية التي تشكل المواد الصناعية الخام، إلى جانب ذلك يجب تصنيع المواد الحيوانية الخام وذلك عن طريق ترقية وتجديد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأرياف والقرى لأن الصناعة تقوم في أغلب الأحيان في المواقع التي تتمتع بوجود مصادر طاقة كهربائية كافية وشبكة طرق متاحة فضلا عن وجود بني تحتية

ملائمة للصناعة، كل هذه الامكانيات توجد في المدن فقط، وعليه فإقامة صناعات لا تعتمد على الزراعة يعني باختصار تجاهل وتهميش الأرياف حيث الزراعة وتنمية المدن فقط⁵.

إن سر نجاح تجارب الدول المتقدمة في إطار تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنمية محلية متوازنة جهويا وقطاعيا راجع في الأساس إلى تبني المقومات الأساسية لتفعيل وتنشيط هذه المؤسسات، ففي إيطاليا والذي يعد من أحد النماذج الناجحة عالميا في هذا المجال، والتميز بكونه يعتمد على التنمية الداخلية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأصلة في المجتمع الإيطالي⁶، وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باسم SME Cluster أي تجمع قطاعي وجغرافي للمؤسسات تنتج وتبيع منتجات متكاملة تطبيقا للنموذج التكاملية الذي يقوم على أساس التعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية⁷، ولقد أظهر قسم الأبحاث في مصرف إيطاليا Banks of Italy أن الأهمية المحدودة للمشاريع متوسطة الحجم تصبح كبيرة في حال تصنيفها على أساس ملكيتها، لأنها غالبا ما تتجمع على شكل مجموعات ضمن تنظيمات تسمى اتحاد الشركات ويعكس مستوى التوظيف فيها ضخامة عدد هذه المشاريع، وفي نفس السياق فإن منظمة Conformation الاتحاد التجاري الإيطالي العام يضم هذه المشاريع ويعتبر أكبر ممثل في إيطاليا لأنه يضم من 750.000 من قطاعات التجارة والسياحة والخدمات⁸، أما في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل تحقيق التنمية المحلية فقد اعتمدت على الحاضنات في رفع معدل نمو وانتشار الشركات المتوسطة والصغيرة، ويمكن تعريف الحاضنة بأنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب له كل الإمكانيات المطلوبة لبدأ المشروع، وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، مع السعي نحو التغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشل المشروعات عن الوفاء بالتزاماتها، وقد بلغ عدد الحاضنات في الو.م.أ في نهاية 1999 حوالي 800 حاضنة، وذلك من خلال إقامة حاضنة في الأسبوع كمعدل منذ نهاية 1986، وتتنوع جغرافيا على مختلف الولايات، وتبلغ معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة هذه الشبكة 80%، وأن المشروعات المقامة داخل الحاضنة يزيد معدل نموها من 7 إلى 22، ضعف معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال⁹.

إن معرفة خصائص كل منطقة على حدى وتخطيط تنميتها بناء على حاجاتها وبمساهمة سكانها بهدف تحقيق التوزيع العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية من شأنها تساعد في التخفيف من حدة التفاوت والتنموي الجغرافي في الدول النامية، ويتم ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لكل منطقة من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مع مراعات الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفير الدعم اللازم لها ولاسيما في المناطق الريفية والتي عادة ما تكون مهمشة كليا مما ينشأ تفاوت واضح بين الريف والحضر، ولتحقيق تنمية ريفية متكاملة

يتطلب مجموعة من الإجراءات أهمها : توفير قروض زراعية كافية، برامج تعليمية مكثفة، تثبيت أسعار المنتجات الزراعية وتدعيم البنى التحتية في المناطق الريفية.

2. الأدبيات والدراسات السابقة

حظي موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المحلية مع ضمان التوازن الجهوي والقطاعي كذلك بالعديد من الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة والنامية أيضا، نظرا لكون هذه المؤسسات لديها الفرص المتنوعة في أن تعمل على مختلف الأنشطة الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، التجارية، الخدمية والعقارية) والتي تعد جزء مهم وحيوي من الاقتصاد القومي، وهذا ما أكده الباحثان (أحمد صالح الهزايمة، علي الشرفات، (2016)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن : حالة دراسية مدينة الحسن الصناعية/إربد)¹⁰ في دراسة إحصائية وصفية وكمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالأردن بالاعتماد على نموذج الانحدار بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وعدد المؤسسات وعدد فرص العمل كمتغيرات مستقلة، وقد توصلنا إلى أن كل زيادة بمقدار مؤسسة واحدة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الجغرافي والقطاعي تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.46%، وكل زيادة بمقدار عامل واحد في عدد فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.04%، وفي نفس السياق أشار (فاضل جواد دهش، (2013)، أهمية القروض الزراعية للمشروعات الصغيرة)¹¹ إلى أن المشروعات كبيرة الحجم وكثيفة رأس المال قد لا تؤدي بالضرورة إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لوحدها، كما أن هذه المشروعات قد لا تمثل الحل الأمثل للآثار السلبية التي تتركها عملية التحول الاقتصادي، كون آثارها لا تنعكس إلا على فئة قليلة من شرائح المجتمع، وعليه محدودية القدرة الاستيعابية للمشروعات الكبيرة مع عدم تحقيق تنمية شاملة للاقتصاد المحلي، لاسيما أن هذه المشروعات عادة ما تتركز في المدن الكبيرة مع إهمال المناطق الريفية والنائية مما يؤدي ما يعرف بالفوارق الإقليمية، وتتجلى هذه الفوارق حسب (DobrovičJán,(2015), RegionalDevelopment of small and medium-Sized Enterprises (smes) in the Prešov region with Focus on Tourism)¹² بما يلي : (حصة الإقليم في الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الاستثمار الأجنبي في منطقة على حدة، مستوى دخل السكان، معدل البطالة، مستوى البنية التحتية في المناطق ومدى تقدم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، والجدير بالذكر أن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي والقطاعي حسب (فاضل جواد دهش، (2013)، أهمية القروض الزراعية للمشروعات الصغيرة)تهيئة الظروف الذاتية

والموضوعية للحفاظ على استمرارية وحيوية هذه المؤسسات من خلال توفير الاحتياجات الحقيقية للمناطق لاسيما في مجال الطرق السريعة، الطاقة والاتصالات، المرافق العامة والبنية التحتية، ففي دراسة قام بها UduakUduakAkpan et al, (2013), The impact of rural electrification on rural (micro-enterprises in Niger Delta)¹³ حول أثر كهربة الريف على المؤسسات الصغيرة بنيجيريا على عينة مكونة من 62 مؤسسة في المجتمعات المحلية المتصلة بالشبكة و44 مؤسسة غير المتصلة بالشبكة، قد توصلوا إلى أن المؤسسات في المناطق المتصلة بشبكة الطاقة أكثر ربحية وأقل تكلفة بنسبة 16.2% من المؤسسات المتواجدة في المناطق غير المتصلة بالشبكة، وهذا ما تدعمه دراسة (Andrew Copus et al, (2011), Expanding Horizons:Local Embeddedness and Local Engagement Among Small Firms in The European Countryside)¹⁴ على ضرورة توسيع نطاق الشبكات الريفية لاسيما شبكات النقل والاتصالات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد كسياسة أكثر فعالية لتحقيق التوازن التنموي مع تحقيق التغيير الهيكلي والتنوع بغض النظر عن القطاع الأولي (أي التركيز على القطاعات الثانوية المحدودة)، ليضيف DobrovičJán,(2015), Regional Development of small and medium-Sized (Enterprises (smes) in the Prešov region with Focus on Tourism) ضرورة تركز مراكز للخدمات اللوجستية والتوزيع في مناطق جغرافية مختلفة من شأنها فتح آفاق واسعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات بخاصة القطاع اللوجستي الذي يعتبر عصب الاقتصاد ويسجل وجوده وبقوة في مختلف القطاعات الأخرى.

أما على مستوى الاقتصاد الجزائري فقد تناولت دراسة (آيت عيسى عيسى، (2009)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود)¹⁵ آفاق وقيود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتوصل إلأن هناك تباين قطاعي على المستوى المحلي، بحيث احتل قطاع البناء والأشغال العمومية الصدارة والذي يستحوذ على أكثر من الثلث للمجموع الكلي، أما باقي القطاعات الأخرى فهي لا تمثل سوى نسب ضئيلة، وقد أرجع الباحث في الأساس إلى عدم مساهمة سواء البنوك أو صناديق الضمان في توجيه الاستثمارات قطاعيا مع القيام بعملية انتقاء للمشاريع التي تقل فيها الخطورة حفاظاً على أمواله، وهذا ما ليس من شأنه أن يخلق الجديد في مجال الاستثمارات الأخرى ولن تحقق توازن قطاعي في مجال الاستثمار، بالإضافة إلى دراسة (علوني عمار، (2010)؛ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية)¹⁶ فقد وجدتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حوالي 10 ولايات فقط وهي ولايات الشمال مما جعل مساهمتها في التنمية المحلية ضعيفة جدا، في حين المناطق الغربية والجنوبية نصيبها لا يتجاوز 20% في المتوسط من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. واقع التنمية المحلية وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تسعى الجزائر مؤخرا إلى تبني مجموعة من الصيغ والآليات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تعول عليه الدولة كثيرا في اجتياز عقبات التنمية، بالشكل الذي يدعم الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق تنمية محلية تحت إطار التوازن الجهوي والقطاعي، وفيما يلي سيتم عرض وتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى إمكانية تحقيقها لتنمية محلية متوازنة جهويا وقطاعيا.

3-1 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوازن الجهوي في الجزائر

أ - حسب الجهات : فيما يلي جدول يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب المناطق الجغرافية :

جدول رقم 01: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب المناطق الجغرافية 2016

المنطقة	عدد المؤسسات مع السداسي الأول ل 2016	عدد السكان (إحصاء 2008)	حصة كل منطقة	متوسط عدد المؤسسات لكل 1000 نسمة
الشمال	401.231	21.075.874	69%	19
الهضاب العليا	126.051	9.765.202	22%	13
الجنوب	50.104	3.238.954	9%	15
الإجمالي	577.386	34.080.030	100%	17

المصدر : وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، نشرة المعلومات الإحصائية رقم 29 الصادرة في نوفمبر 2016 نقلا عن الموقع : <http://www.mdipi.gov.dz>

عرض وتحليل الجدول رقم (1) : يتضح من الجدول رقم (1) أن الجهة الشمالية تحتل المرتبة الأولى من حيث تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 69%، لتحتل منطقة الهضاب العليا المرتبة الثانية بنسبة 22% ثم منطقة الجنوب بنسبة 9% في المرتبة الثالثة، وهو ما يعكس التوزيع غير المتوازن وغير العادل لهذه المؤسسات بين مختلف المناطق وأقاليم الوطن وبالتالي يؤثر سلبا على وضعية التنمية المتوازنة في الجزائر والتي تعتبر من الوظائف الأساسية لهذه المؤسسات، لكن وبالنظر إلى تركز السكان عبر المناطق الثلاثة يتضح وجود تقارب نسبي من حيث توزيع هذه المؤسسات مقارنة بعدد السكان، وهو ما يوضحه الجدول في ما يخص معدل عدد المؤسسات لكل 1000 ساكن لكل منطقة مع تسجيل ارتفاع لهذا المعدل بالنسبة للشمال مع تراجعه بالنسبة لمنطقة الهضاب العليا لصالح منطقة

الجنوب، على العموم فإن الملاحظة الغالبة هي عدم وجود توزيع متكافئ ومنتظم لهذه المؤسسات مما خلق عدم تكافئ الفرص في تهمين وتنمية عوامل الانتاج والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ب - حسب الولايات : فيما يلي جدول يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب الولايات :

جدول رقم 02 : ترتيب الولايات الـ 10 الأوائل في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية لـ 2016

العدد	الولايات	عدد المؤسسات مع السداسي الأول لـ 2016	عدد السكان (إحصاء 2008)	متوسط عدد المؤسسات لكل 1000 نسمة
1	الجزائر	64.683	2.988.145	22
2	تيزي وزو	33.981	1.127.607	30
3	وهران	28.492	1.454.078	20
4	بجاية	27.658	912.577	30
5	تيزازة	25.307	591.010	43
6	سطيف	25.286	1.489.979	17
7	بومرداس	21.783	802.083	27
8	البليدة	19.811	1.002.937	20
9	قسنطينة	18.940	938.475	20
10	باتنة	14.162	1.119.791	13
	المجموع الجزئي	280.103	12.426.682	22
	من (11-48) ولاية	297.283	21.653.348	14
	-باقي الولايات-			
	المجموع الكلي	577.386	34.080.030	17

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد علىوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، نشرة المعلومات الإحصائية رقم 29 الصادرة في نوفمبر 2016 نقلا عن الموقع : <http://www.mdipi.gov.dz>

عرض وتحليل الجدول رقم (2) : نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من المؤسسات تم تسجيلها في ولاية الجزائر بـ 64.683 مع بداية السداسي الأول لـ 2016 أي حققت ما يقارب 11% من المجموع الكلي،

لتحتل ولاية تيزي وزو المرتبة الثانية بـ 33.981 والمحققة بنسبة 5%، والجدير بالذكر وما لفت انتباهنا أن 10 ولايات فقط من أصل 48 ولاية حققت من ناحية عدد المؤسسات ما يقارب 49% من المجموع الكلي، وهذا ما يشكل خطر على التنمية الجهوية، بصفتها أحد نقاط القوة للنظام الاقتصادي، ومن الملاحظ كذلك أن تركز السكان عبر الولايات الـ 10 يتضح عدم وجود تقارب نسبي من حيث توزيع هذه المؤسسات مقارنة بعدد السكان، فنجد مثلا ولايتا باتنة وسطيف والتي هي من ضمن منطقة الهضاب العليا قد قدر عدد السكان بـ 1.119.791 (13 مؤسسة من أصل 1000) و 1.489.979 (17 مؤسسة من أصل 1000) على التوالي مع احتلالهما للمرتبة 10 و 6 على التوالي من ناحية عدد المؤسسات، في حين ولاية تيبازة الواقعة في منطقة الشمال قدر عدد سكانها 591.010 (47 مؤسسة من أصل 1000) إلا أنها احتلت المرتبة الـ 5، وعليه يمكن القول أن هناك تباين جهوي واضح ومن المفترض أن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نتاج للتوزيع السكاني، ولعل سبب تركز المؤسسات في منطقة الشمال راجع إلى توفر البنى التحتية بالإضافة إلى قربها من المرافق الإدارية والمؤسسات المالية.

3 - 2 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوازن القطاعي في الجزائر

بما أن المؤسسات المتمثلة في الأشخاص الطبيعية تتوزع بين المهن الحرة و النشاطات الحرفية، فإن ما يهمنا في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي هو المؤسسات ذات الشخصية المعنوية وفق ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 03: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الشخصية المعنوية (الخاصة والعمومية) حسب قطاع النشاط للسداسي الأول 2016

النسبة المئوية	عدد المؤسسات (الخاصة والعمومية)	القطاع
1.25%	7.272	الفلاحة
0.55%	3.205	الطاقة، المحروقات والمناجم
29.27%	169.146	البناء والأشغال العمومية
17.20%	99.408	الصناعات التحويلية
51.71%	298.793	الخدمات
100%	577.824	الإجمالي

المصدر : وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، نشرة المعلومات الإحصائية رقم 29 الصادرة في نوفمبر 2016 نقلا عن الموقع : <http://www.mdipi.gov.dz>

عرض وتحليل الجدول رقم (3): من خلال ما سبق يمكن القول أن أغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتركز في قطاع الخدمات بنسبة 51.71% من إجمالي القطاعات، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 29.27%، أما باقي القطاعات فلا تمثل سوى 19.02% فقط، والملاحظ أن النشاط في القطاع الفلاحي يشهد ضعف كارثي وكبير لتواجد هذا النوع من المؤسسات والذي قدر بنسبة 1.25% فقط، وهذا راجع إلى نقص الوعي الاستثماري في مجال الفلاحة، ناهيك عن ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة نتيجة التقلبات المناخية في الجزائر، وبالتالي فإن قطاع الفلاحة يبق غير مستغل على الوجه المطلوب، وهو ما يحتم على السلطات العمومية العمل على توجيه نشاط هذه المؤسسات إلى القطاعات التي من شأنها خلق القيمة المضافة، والتي يمكن الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد الوطني.

3-3 نحو تقييم وإدراك أهم أسباب صعوبة تحقيق التوازن الجهوي والقطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ - مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات في الجزائر : يعتبر دور الهيئات المساعدة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما للغاية في تنمية القدرة التنافسية لهذه الأخيرة، حيث يطمح البرنامج الوطني المعد في هذا المجال لخلق 62 هيئة منها 34 مركز تسهيل و28 مشتلة للمؤسسات، ولكن مع نهاية سنة 2015 بلغ عدد هذه الهيئات التي دخلت حيز النشاط 29 فقط من بينها 16 مركز تسهيل و13 مشتلة، وهو ما يمثل أقل من نصف العدد المبرمج إنجازه، وعليه عدم الوصول إلى المستوى المطلوب نظرا لمحدودية هذه الهيئات كونها غير موزعة بكثافة في عدة مناطق مما يخل بالتوازن في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفتية على النمو والاستمرارية على حساب باقي المؤسسات الأخرى، وبالتالي الحيلولة دون بلوغ الأهداف المزمع تحقيقها من طرف القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

دول رقم 04 : مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات في الجزائر لـ 2016

الهيكل	مراكز المساعدة والتسهيل	مشاتل المؤسسات	الإجمالي
الهيكل المسلمة	30	17	47
الهيكل قيد الخدمة والنشاط	16	13	29
الهيكل في طور الإنجاز	04	11	15
إجمالي الهياكل	34	28	62

المصدر : وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، نشرة المعلومات الإحصائية رقم 28 الصادرة في ماي 2016 نقلا عن الموقع :

[/http://www.mdipi.gov.dz](http://www.mdipi.gov.dz)

ب - تصنيف وتقييم البيئة الجزائرية ضمن المؤشرات الرئيسية لتقرير التنافسية العالمية لـ 2015-2016

لتحقيق تنمية محلية متوازنة جهويا وقطاعيا من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يستلزم توفير بنية تحتية مع تهيئة الظروف الذاتية والموضوعية، وفيما يلي جدول يوضح تصنيف الجزائر ضمن المؤشرات الأساسية وفق تقرير التنافسية العالمية

جدول رقم 05 : تصنيف الجزائر ضمن المؤشرات الأساسية وفق تقرير التنافسية العالمية (2015-2016)

الترتيب (140 دولة)	المجموعات والمؤشرات الرئيسية
87	الترتيب العام
82	1 - محور المؤسسات
122	شفافية رسم السياسات الحكومية
102	أخلاقيات المؤسسات الاقتصادية
135	صرامة معايير التدقيق الداخلي و إعداد التقارير المالية
139	فعالية مجالس الإدارة
110	حماية المستثمرين
105	2 - محور البنية التحتية
101	جودة البنية التحتية
105	جودة الطرقات
65	جودة السكك الحديدية
111	جودة الموانئ
90	جودة خدمات التزويد بالكهرباء
38	3 - محور استقرار الاقتصاد الكلي
125	الموازنة العامة (من الناتج المحلي الإجمالي %)
7	الادخار (من الناتج المحلي الإجمالي %)
44	التضخم (%)
134	4 - محور كفاءة سوق السلع
138	شدة المنافسة المحلية
109	درجة الهيمنة على السوق
110	كفاءة سياسات الاحتكار
136	نسبة الضرائب الكلية (من الأرباح)

134	عدد الإجراءات المطلوبة لبدء المشاريع
102	الوقت اللازم لبدء المشاريع (بالأيام)
116	كلفة السياسة الزراعية
122	درجة الاستجابة لاتجاهات العملاء
100	تطور ووعي المستثمرين
135	5 - محور كفاءة سوق العمل
103	الصرامة في العمل
125	قدرة البلد على الاحتفاظ بالكفاءات
128	قدرة البلد على جذب الكفاءات
135	6 - محور كفاءة الأسواق المالية
73	سهولة الاقتراض
128	مدى تأثير البنوك
123	الإقراض المحلي للقطاع الخاص نسبة للنتائج المحلي الإجمالي
126	7 - محور الجاهزية التكنولوجية
137	استيعاب التكنولوجيا على مستوى المؤسسات

المصدر: مياي محمد، (2016)، سبل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، ص ص 331-336.

عرض وتحليل الجدول رقم 05 : الملاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب المؤشرات الفرعية للمحاور تجاوز ترتيبها 100 من أصل 140 دولة، ولتكوين وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستلزم على الحكومة رسم سياستها بطريقة شفافة للوصول إلى أهدافها المرجوة مع تحقيق الأمان والحماية اللازمة للمستثمرين الصغار، والمرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات تطبيقا لسياسة الحوكمة الرشيدة، بالإضافة إلى توفير بنية تحتية قوية لاسيما في المناطق الريفية لجذب وتنشيط المؤسسات لمثل هذه المناطق، فمن خلال الجدول نلاحظ أن جودة البنية التحتية، جودة الطرقات وكذا جودة خدمات التزويد بالكهرباء حققت ترتيب 101، 105 و 90 على التوالي، وهذا ما لا يتناسب تحقيق مبدأ التنمية المحلية الشاملة والمتجانسة بين المناطق، أما مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي فقد حل في المرتبة 38 والذي يعد كمحور هام والذي يعكس الواقع المشجع لبيئة الأعمال، وبالرغم من ذلك فإن المؤسسات في ظل محور كفاءة سوق السلع وتحديدًا عند مؤشري الوقت اللازم لبدء المشاريع (بالأيام) وكذا عدد الإجراءات المطلوبة لبدء المشاريع قد احتلتا المرتبة 102 و 134 على التوالي، فعدد الأيام لإطلاق مشروع جديد يستغرق في الجزائر 26 يوم والتي تعتبر مدة طويلة مقارنة بنظيرتها المغرب والذي يستغرق 14 يوم، كما تقدر عدد الإجراءات لإنشاء مؤسسة 14

إجراء مع تكلفة إدارية عند إنشاء المؤسسة من الدخل حسب كل فرد والتي تقدر بـ 27.3% مقابل 11% في المغرب و 0% في المملكة العربية السعودية، أما فيما يخص كفاءة سوق العمل فإنه يتميز بعدم سيولته كما أن المرونة ضعيفة، ضف إلى ذلك صعوبة حصول المؤسسات على التمويل اللازم من البنوك والذي عادة ما يطلب من المقترض تقديم ضمانات مع توجيه كل اهتمامه على قدرته على سداد الأقساط في الآجال المحددة، مما يصعب على المشاريع الناشئة تلبية، الأمر الذي يستلزم على الدولة تدارك الوضع مع تبني سياسات ملائمة وتوفير أجهزة تنفيذية تسهر على ضمان جو مناسب يسمح بتطوير هذا القطاع.

الخاتمة :

تشمل الخاتمة على أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث والتوصيات التي يراها الباحث بهذا الخصوص، وتتمثل هذه النتائج فيما يلي :

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية المحلية ويفسر ذلك بمساهمتها في إرساء أنظمة اقتصادية تنسم بالديناميكية تترابط فيها هذه المؤسسات، فهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع بفضل رؤوس أموال مرنة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق من شأنها تحقيق تنمية متوازنة جهويا وقطاعيا.
- أن التباين التنموي يختلف بين الدول المتقدمة عما هو في الدول المتخلفة، ففي حين تطرح إشكالية تنمية الأسواق المالية في الريف وتوفير خدمات مالية ملائمة على مستوى الأرياف بالنسبة للدول المتقدمة، لازل الحديث عن توفير أبسط المرافق الأساسية بالنسبة للدول المتخلفة.
- تعد التهيئة الإقليمية أحد أبرز الوسائل التي تساعد على التخفيف من حدة التفاوت التنموي الجغرافي في الدول النامية بما تتيحه من إمكانية معرفة خصائص كل منطقة على حدى، وتعد التنمية الريفية المتكاملة أحد أبرز أساليب التهيئة الإقليمية كونها تتعلق بمعالجة مشكل التفاوت بين الريف والحضر.
- تولي الجزائر عناية خاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم ذلك فإن دور هذا القطاع بقي جد محدود خلال العشرية الأخيرة، يعود ذلك إلى غياب التوجيه الملائم من طرف الدولة والذي يضمن تشكيل المؤسسات وفق الحاجة ويحد من التركيز القطاعي والجغرافي للمؤسسات.
- إن اللامركزية المتجسدة في إدارات محلية مستقلة، والمشاركة الشعبية المحلية تشكل الدعائم التي تضمن نجاح جهود التنمية المحلية.

- ضعف البنية التحتية للدولة مع محدودية تهيئة الظروف الذاتية والموضوعية لإنشاء وتكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في المناطق الريفية والنائية من شأنه عدم تحقيق تكافؤ الفرص في تامين وتنمية عوامل الانتاج والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وتوصي الورقة بالتوصيات التالية :

- إن قيام تنمية محلية حقيقية في الجزائر يتطلب من الدولة تحرير الجماعات المحلية من القرارات الفوقية وتطبيق مفهوم اللامركزية بشكل فعال وصحيح.
- توفير المزيد من الفضاءات بمختلف المناطق لبعث محاضن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمح بتنمية أفكار المقاوم والاعتماد على الذات والمبادرة الفردية وكذا العمل على تشكيل مؤسسات صغيرة ومتوسطة محليا وفق الحاجات والموارد المحلية عن طريق تهيئة واستغلال فضاءات موجودة أو بإنشاء فضاءات جديدة.
- لا يمكن بناء استراتيجية لتحقيق تنمية محلية شاملة متوازنة إلا من خلال التشاور والحوار البناء والشفاف بين كل الفاعلين (رجال أعمال، حكومة...).
- تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية من أجل تنميتها وجعلها أكثر استقرارا.
- اتخاذ المزيد من الإجراءات للتقليل من التركيز القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خدمية، وذلك بفتح حوافز أكبر للتقليل من المخاطر التي تكون في مجالات النشاط الأقل جاذبية وخاصة الإنتاجية منها.
- على الدولة من جهة أن تبذل جهودا أكبر في توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من تركيزها الجغرافي عن طريق الحوافز التمويلية والجبائية.

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول
01	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب المناطق الجغرافية 2016
02	ترتيب الولايات الـ 10 الأوائل في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية لـ 2016
03	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية (الخاصة والعمومية) حسب قطاع النشاط للسداسي الأول 2016

مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات في الجزائر ل 2016	04
تصنيف الجزائر ضمن المؤشرات الأساسية وفق تقرير التنافسية العالمية (2016-2015)	05

المراجع و الهوامش :

- ¹ نسيم سابق، (2016)، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000/2014-، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 32.
- ² عماري جمعي، (2011)، استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 32.
- ³ مياي محمد، (2016)، سبل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، ص 29.
- ⁴ بن نعمان محمد، (2012)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا -دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر) 2009/2011-، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3، ص ص 65-66.
- ⁵ عماري جمعي، (2009)، استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 209-210.
- ⁶ بوعيد الله هبية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص 179.
- ⁷ أحمد غراب، (2016)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، ص 47.
- ⁸ بوعيد الله هبية، (2009)، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 179.
- ⁹ دراجي كريمو، (2012)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع التجاري، المستقبل، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية -دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، ص 80.
- ¹⁰ أحمد صالح الهزاعية، علي الشرفات، (2016)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن : حالة دراسية مدينة الحسن الصناعية/اريد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 22، العدد 89، ص ص 231-248.
- ¹¹ فاضل جواد دهنش، (2013)، أهمية القروض الزراعية للمشروعات الصغيرة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 10، ص ص 68-85.
- ¹² DobrovičJán,(2015),**Regional Development of small and medium-Sized Enterprises (smes) in the Prešov region with Focus on Tourism**, Procedia Economics and Finance, 34, pp 594-599

¹³UduakAkpan et al, (2013), **The impact of rural electrification on rural micro-enterprises in Niger Delta, Nigeria**, Energy for Sustainable Development,17, pp 504-509

¹⁴Andrew Copus et al, (2011), **Expanding Horizons:LocalEmbeddedness and Local Engagement Among Small Firms in The European Countryside**, Europ. Countrys, 3, pp 164-182.

¹⁵آيت عيسى عيسى، (2009)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، ص ص 271-288.

¹⁶علوني عمار، (2010)؛ **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، ص ص 171-196.